بعد السماح للحركة المدنية بمؤتمر عن السجناء .. هل اقترب إطلاق علاء عبدالفتاح والرفاق؟!

الاثنين 17 فبراير 2025 09:00 م

بعد إغلاق لسنوات طويلة، سمحت سلطات الانقلاب لما يسمى ب"الحركة المدنية الديمقراطية" في مصر بتنظيم يوم تضامني مع سجناء الراي وذلك للمرة الأولى منذ سنوات

وضمن المؤتمر الصحفي الحقوقي تمكن عدد من سياسيي الحركة المدنية من تناول قضية ذوي سجناء الرأي السياسيين، فضلا عن تمكن بعض ذوي المعتقلين من الحديث والمطالبة بالحرية لذويهم من المعتقلين والدعوة إلى إنهاء ملف الاعتقالات السياسية

وتطبق سلطات الانقلاب على عدد من الرفاق المنتمين للتيار اليساري المنضوين ضمن "الحركة المدنية الديمقراطية" ومنهم الناشط السياسي بثورة يناير علاء عبدالفتاح الذي تواصل والدته د.ليلى سويف، الاستاذة بجامعة القاهرة، إضرابا عن الطعام حتى بعد أن غادرت القاهرة إلى لندن للإفراج عن نجلها الناشط علاء عبد الفتاح المحبوس في سجن وادي النطرون، رغم انتهاء فترة عقوبته القانونية فضلا عن رفضها تمديد حبسه الجائر، وتدويره معتبرة أن ما تعرض له وأسرته تنكيل وانتقام

وتعتبر "سويف" أن حياتها آلية الضغط الوحيدة الباقية بعدما استنفذت الأسرة في 10 سنوات كل سبل المطالبة

كان يفترض أن يُنهي عبد الفتاح، 43 عاما، فترة سجنه في 29 سبتمبر 2024، لكن هذا لم يحدث واستمر محبوسًا إلى الآن، لأن النائب العام رفض حساب العامين اللذين قضاهما علاء في الحبس الاحتياطي ضمن فترة العقوبة، ما يعني استمراره خلف القضبان حتى يناير 2027.

وأعلنت والدة عبدالفتاح الدكتورة ليلى سويف، أستاذ الرياضيات بجامعة القاهرة، في 30 سبتمبر 2024، دخولها في إضراب كلي عن الطعام، بسبب رفض الإفراج عن نجلها

وقالت سويف " كنت قررت سلفًا إذا لم يفرج عن علاء في ميعاده القانوني سوف أدخل في اضراب عن الطعام بقالنا في الموال دا مش 5 سنين بقالنا 10 سنين .. أنا باقامر بحياتي وباقامر إني أترك لأولادي إرث وذكرى حزينة .. مدركة إني بخاطر بصحتي وبحياتي ومعنديش استعداد أبدًا إننا أرجع للوضع اللي كنت فيه قبل كده، ومدركة إن لوتراجعت هيبقى الوضع أسوأ".

وأضافت في تصريح آخر، ".. إضرابي مستمر، ووضعي له ثلاث نهايات، إما أن يُطلق سراح علاء، أوتتدهور صحتي وربما أفقد حياتي، أوأتراجع وأعيش مكسورة أراقب علاء وهويُنكَّل به بلا نهاية".

وسبق وقضى عبد الفتاح عقوبة السجن 5 سنوات في القضية المعروفة إعلاميًا بقضية مظاهرات مجلس الشورى، بتهمة تنظيم مظاهرة دون تصريح، والاعتداء بالضرب على ضابط شرطة ومجند، وقطع الطريق والتجمهر وإتلاف الممتلكات العامة.

وأُلقي القبض للمرة الثانية على؛ علاء عبد الفتاح في سبتمبر 2019، وبعد عامين من الحبس الاحتياطي، حُكم عليه بالسجن 5 سنوات بتهمة بث أخبار كاذبة، وذلك لقيامه بعمل شير لبوست نشره أحد النشطاء عن وفاة سجين بسجن العقرب تحت تأثير التعذيب، بحسب محاميه خالد علي

المحامي خالد علي قال إن علاء عبدالفتاح موكله يتعرض لتنكيل وقهر وتلاعب بالنصوص القضائية، وأن هذا الإجراء يخالف المادة 482 من قانون الإجراءات الجنائية، التي تنص على أن مدة العقوبة المقيدة للحرية تبدأ من يوم القبض على المحكوم عليه بناءً على الحكم الواجب التنفيذ، مع مراعاة إنقاصها بمقدار مدد الحبس الاحتياطي ومدة القبض، كما يخالف المادة 484 من القانون نفسه التي تنص على أنه يكون استنزال مدة الحبس الاحتياطي عند تعدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على المتهم من العقوبة الأخف أولًا